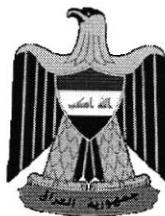


كُوُمَارِي عِيرَاق  
دادِگَائِي بَالَّاِي ئِيتِيحاَدِي



جمهوريَّة العُوَاق  
المُحَكَّمة الاتِّحاديَّة العُليَا

العدد: ٢٥٩ / اتحاديَّة أمر ولائي / ٢٠٢٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٧ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

طالب إصدار الأمر الولائي: محمد عبد السادة الأستاذ - وكيله المحامي سيف ماهر الأستاذ.

المطلوب إصدار الأمر الولائي ضدهما:

١- رئيس مجلس الوزراء / إضافة لوظيفته.

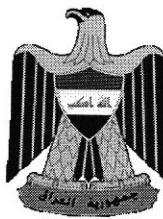
٢- رئيس الجهاز التنفيذي لهيئة الإعلام والاتصالات / إضافة لوظيفته.

#### أولاً - خلاصة الطلب:

قدم طالب إصدار الأمر الولائي، إلى المحكمة الاتحادية العليا، بواسطة وكيله، لائحة الدعوى المؤرخة ٢٠٢٢/١١/٢٠، التي تم استيفاء الرسم القانوني عنها في نفس التاريخ وسجلت بالعدد (٢٥٩) / اتحاديَّة (٢٠٢٢) المطالب بموجتها، ((الحكم بالزام المطلوب إصدار الأمر الولائي ضدهما/ إضافة لوظيفتيهما بتطبيق أحكام الدستور والقانون تطبيقاً صحيحاً وإلغاء الأمر الديوانى المرقم (٢٢١٤٣) في ٢٠٢٢/١١/١٤ المتضمن إعادة تكليف (علي حسين عبد القادر المؤيد) لرئاسة الجهاز التنفيذي لهيئة الإعلام والاتصالات وإلغاء ما ترتب عليه من مخالفات، على أساس مخالفته لأحكام دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ (والقوانين النافذة)), كما طلب فيها إصدار أمر ولائي مستعجل لإيقاف الأمر الديوانى المذكور آنفاً، وإلغاء ما ترتب عليه من مخالفات، لحين حسم الدعوى آنفة الذكر للأسباب المشار إليها تفصيلاً في عريضة الدعوى، ولما تقدم واستناداً إلى أحكام المادتين (١٥١ و ١٥٢) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل والمادة (٣٩) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ قدم الطلب لإصدار أمر ولائي مستعجل وفقاً للتفصيل المشار إليه آنفاً.

الرئيس  
جاسم محمد عبود

كۆماری عێراق  
دادگای بالاى ئىتىحادى



جمهوريه العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
العدد: ٢٥٩ /اتحادية/أمر ولائي/٢٠٢٢

ثانياً - القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن طالب إصدار الأمر الولائي طلب بموجب لائحة الدعوى المقامة أمام هذه المحكمة بالعدد (٢٥٩/اتحادية/٢٠٢٢) إصدار أمر ولائي مستعجل، يتضمن: ((إيقاف الأمر الديواني المرقم (٢٢١٤٣) في ٢٠٢٢/١١/٤ المتضمن إعادة تكليف (علي حسين عبد القادر المؤيد) لرئاسة الجهاز التنفيذي لهيئة الإعلام والاتصالات، وإلغاء ما ترتب عليه من مخالفات، لحين حسم الدعوى آنفة الذكر)), للأسباب المشار إليها تفصيلاً في عريضة الدعوى، وتجد المحكمة الاتحادية العليا، إن إصدار أمراً ولائياً مستعجلأً بناءً على طلب مستقل أو ضمناً في الدعاوى الدستورية المقامة أمامها لم يتم التطرق إليه، كما لم تتم معالجته في قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١، ولا النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٦٧٩) في ٢٠٢٢/٦/١٣، وبذلك فهو يخضع للأحكام المشار إليها بالمادتين (١٥١ و ١٥٢) من قانون المراقبات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل، وبالقدر الذي يتناسب مع طبيعة الدعوى الدستورية وخصوصيتها، استناداً إلى أحكام المادة (٣٩) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا المشار إليه آنفاً، التي نصت على (للمحكمة النظر في طلبات القضاء المستعجل والأوامر على عرائض وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون المراقبات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل أو أي قانون آخر يحل محله) وبدلالة المادة (٣٦) منه التي نصت على (قرارات المحكمة باته وملزمة للسلطات والأشخاص كافة ولا تقبل الطعن بأي طريق من طرق الطعن ...)، وعلى أساس ما تقدم فإن إصدار أمر ولائي مستعجل من قبل المحكمة الاتحادية العليا محكماً فقط بالضوابط والشروط الواجب توافرها لإصداره المشار إليها في قانون المراقبات المدنية، لقطعية القرارات الصادرة من هذه المحكمة وعدم خضوعها لطرق الطعن، التي تكمن بتقديم طلب بنصختين مشتملاً على الواقع والأسانيد والمستندات، وتوافر صفة الاستعجال، وعدم الدخول بأصل الحق والبت فيه، وحيث إن تدقيق طلب إصدار الأمر الولائي من قبل هذه المحكمة قد اثبت عدم

الرئيس

جاسم محمد عبود

م.ق طارق سلام

٢

كۆماری عێراق  
دادگای بآلی ئیتیحادی



جمهوريه العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
العدد: ٢٥٩/٢٠٢٢/امرا لولي

توافر صفة الاستعجال فيه ولا حالة الضرورة القصوى التي تقضي بإصداره، إضافة إلى ما تقدم  
فأن الاستجابة لمضمونه يعني الدخول بأصل الحق وإعطاء رأي مسبق بالدعوى الدستورية المقامة  
 أمام هذه المحكمة بالعدد (٢٥٩/٢٠٢٢) المذكورة تفاصيلها آنفاً، وإن ذلك يتعارض مع  
الأعراف القضائية المستقرة في الأقضية الدستورية للدول العربية والأجنبية ومع ما استقر عليه  
القضاء العراقي بشقيه الدستوري والعادي وما تضمنته التطبيقات القضائية الراسخة في هذا المجال  
استناداً إلى أحكام الدستور والقوانين النافذة، القائمة على أساس إحقاق الحق وتحقيق العدالة  
والإنصاف بعيداً عن الميول والأهواء والتعسف والإطراء، فلا لوم للأئم فيما صدر حقاً من قول  
أو فعل، وبذلك فإن البطل بطلب طالب إصدار الأمر الولائي، واجب الرفض لسبعين: الأول: هو انتفاء  
صفة الاستعجال فيه، والثاني: يكمن بأن البطل فيه يعني الدخول بأصل الحق وإعطاء رأي مسبق  
بالدعوى المقامة أمام هذه المحكمة بالعدد (٢٥٩/٢٠٢٢)، وفقاً للتفصيل المشار إليه  
آنفاً، ولما تقدم قررت المحكمة الاتحادية العليا رفض الطلب، وصدر القرار بالاتفاق باتاً وملزماً  
استناداً إلى أحكام المادة (٩٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (٥/ثانياً) من  
قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعديل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١  
وحرر في الجلسة المؤرخة ١٢/١٢/٢٠٢٢ هجرية الموافق ٤٤٤١/١٢/٢٠٢٢ ميلادية.

القاضي  
 Jasim Mohammad Abd  
 رئيس المحكمة الاتحادية العليا

م.ق طارق سلام

٣